



WIPO/ACE/3/15

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٦/٥/١١

# المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة

جنيف، من ١٥ إلى ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٦

توجيهات لإعداد استراتيجيات ناجحة ومستدامة  
لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية(\*)

وثيقة من إعداد د. فادي مكي(\*\*)

مدير عام ومستشار رئيس الوزراء، الجمهورية اللبنانية

(\*) الآراء ووجهات النظر المعبر عنها في هذه الدراسة هي آراء ووجهات نظر المؤلف، ولا تعكس بالضرورة آراء ووجهات نظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أو الدول الأعضاء فيها.

(\*\*) الآراء التي يعبر عنها المؤلف لا تعكس بالضرورة وجهة نظر السلطات اللبنانية الرسمية.

## المحتويات

٣	.....	مقدمة
٣	.....	أولاً - الأسباب التي تدعو إلى حماية الملكية الفكرية
٤	.....	١- حكم القانون ومهمة الوكالة المختصة
٤	.....	٢- القواعد الأخلاقية
٤	.....	٣- السمعة
٥	.....	٤- حماية المستهلك
٥	.....	٥- خسارة في الإيرادات
٦	.....	٦- تشجيع الاستثمار
٦	.....	٧- حماية الصناعة المحلية
٦	.....	٨- شروط منظمة التجارة العالمية
٦	.....	٩- لوي الذراع السياسي
٧	.....	ثانياً - توجيهات لإعداد سياسات ناجحة لإنفاذ الحقوق
٧	.....	١- اتخاذ قرار على أعلى المستويات
٨	.....	٢- استكمال أو دعم الإطار القانوني الضروري لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية
٨	.....	٣- تدريب السلطات المعنية بتنفيذ القانون وتنقيفها بشأن الملكية الفكرية
٨	.....	٤- وضع استراتيجية بعيدة المدى للاتصالات
٩	.....	٥- الإعلان عن التدابير المتخذة
٩	.....	٦- التركيز على المجالات التي تحظى بالأولوية
	.....	٧- التفاوض بشأن المبادرات الكفيلة بتخفيض الأسعار التي يعرضها
١٠	.....	أصحاب حقوق الملكية الفكرية على المستهلكين
١٠	.....	ملاحظات ختامية

## توجيهات لإعداد استراتيجيات ناجحة ومستدامة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

### مقدمة

القرصنة في مجال الملكية الفكرية ليست مشكلة تواجه البلدان النامية وحدها، كما أنها ليست مشكلة تفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإنما هي مشكلة عالمية بكل معنى الكلمة. ونظراً لأهمية التجارة العالمية وحلول التكنولوجيا الحديثة، فإن المشكلة أصبحت شديدة الخطورة إلى حد أنها أصبحت تقتضي اتخاذ تدابير مبتكرة وعالمية من حيث المجال والأثر<sup>(١)</sup>. وتنتشر أعمال القرصنة الآن في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاعات المتعلقة بالموسيقى والبرامج الحاسوبية والسلع الكمالية عالية الثمن ولعب الأطفال ومكونات السيارات والطائرات والمستحضرات الصيدلانية.

ولا ريب أن من المهم في هذا الصدد الاعتماد على إطار قانوني كامل، غير أن الخبرة التي اكتسبتها بعض البلدان مؤخراً تكشف عن الدور الأساسي الذي تؤديه التربية والشراكة بين مختلف أصحاب الحقوق وأصحاب الملكية الفكرية والقطاع العام والمستفيدين<sup>(٢)</sup>.

ويهدف هذا البحث إلى وصف موقف أصحاب الحقوق مؤخراً إزاء إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويقترح في الوقت ذاته توجيهات لإعداد استراتيجيات ناجحة لمكافحة القرصنة في مجال الملكية الفكرية.

ويتناول الجزء الأول من البحث الأسباب التي تدعو إلى حماية الملكية الفكرية من وجهة نظر أصحاب الحقوق جميعاً، مع العلم بأن هذه الأسباب لا تنطبق بالتساوي عبر الحدود على جميع أصحاب الحقوق، وإنما ينطبق كل سبب على واحد أو أكثر من أصحاب الحقوق إلى درجة أكبر أو أقل.

ويتناول الجزء الثاني من البحث بعض التوجيهات الرامية إلى إعداد استراتيجيات ناجحة ومستدامة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويتضمن أمثلة محددة عن عمليات الإنفاذ الناجحة.

وإذا كان هذا البحث يعتمد أساساً على تجربة لبنان المتعلقة بالتصدي لأعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية، إلا أن بالإمكان تطبيق العديد من الدروس في سياق أوسع، إذ يمكن بصورة خاصة نقل الدروس اللبنانية الناجحة المتعلقة بالتربية والتوعية في مجال الملكية الفكرية بسهولة إلى ولايات قضائية أخرى.

### أولاً- الأسباب التي تدعو إلى حماية الملكية الفكرية

غالباً ما تقدم وكالات الإنفاذ (الوزارات ومكاتب الملكية الفكرية إلخ.) عدداً من الأسباب التي تدعو إلى مكافحة أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية. وفي حين تختلف تلك الأسباب إلى درجة أكبر أو أقل من بلد لبلد آخر، ترد أدناه بعض الأسباب الأكثر شيوعاً:

(١) تقدر الأرقام الحديثة أن نسبة أعمال القرصنة تناهز ٧٪ من التجارة العالمية. وللاطلاع على معلومات إضافية عن هذه المشكلة، انظر: "الملكية الفكرية: أداة فعالة في التنمية الاقتصادية" بقلم د. كامل إدريس، الويبو، الصفحات ٢٩٩-٣٣٤. انظر أيضاً (PriceWaterhouseCoopers): التقليد والتهرب في لبنان: المصدر والآثار والحلول المقترحة (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣).

(٢) انظر مثلاً: اللجنة الأوروبية، استراتيجية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلدان الثالثة (2005/C 129/03).

- حكم القانون ومهمة الوكالة المختصة
- القواعد الأخلاقية
- السمعة
- حماية المستهلك
- خسارة في الإيرادات
- تشجيع الاستثمار
- حماية الصناعة المحلية
- شروط منظمة التجارة العالمية
- لوي الذراع السياسي

### ١- حكم القانون ومهمة الوكالة المختصة

يُعهد بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أغلب الأحيان إلى وزارة وصائية - وزارة الاقتصاد والتجارة عادة<sup>(٣)</sup> - ووكالات إنفاذ القانون مثل الجمارك والشرطة، بالإضافة إلى السلطة القضائية التي يمكن لها أن تصدر الأحكام وتفصل في المنازعات من جهة، أو يمكن لها بحكم الوظيفة أن تأمر بالحجز على المنتجات المقلدة وإتلافها من جهة أخرى. وهذه الوكالات والهيئات ملزمة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بناء على قوانينها الخاصة. ولذلك، فإن الحجة الأولى التي تدعو إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية هي عادة المهمة التي تتكفل بها الوكالة المعنية وتتطلب منها أن تتخذ مثل هذه التدابير. وتقتضي مصداقية تلك الوكالة وقواعد حكم القانون إنفاذ القوانين المعمول بها على أفضل وجه.

### ٢- القواعد الأخلاقية

إن سرقة الملكية الفكرية تماثل سرقة أي نوع آخر من الملكية مثل النقود والسلع المادية. وإذا كان من الجائز فرض جزاءات مختلفة على مختلف أنواع السرقة تبعاً لقيمة السرقة وطبيعتها، والظروف المحيطة بها، فإن الطابع المميز الأساسي لفعل السرقة يظل تملك شيء ما من شخص آخر بدون إذنه أو بصورة غير قانونية. ومن أجل الدفاع عن تدابير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، غالباً ما يحتج صانعو السياسة بالشواهد غير الأخلاقية لأعمال القرصنة.

### ٣- السمعة

يمكن القول بوجه عام إن السمعة غالباً ما تتأثر بمستوى أعمال القرصنة في بلد معين، ومدى استعداد ذلك البلد لاتخاذ تدابير الإنفاذ ضد مرتكبي أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية. ويمكن القول بصورة أكثر تحديداً إن سهولة ممارسة التجارة تتأثر سلباً من جراء التهاون في اتخاذ التدابير الكفيلة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وإذا أغفلت تدابير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في التقرير السنوي للبنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية بشأن "ممارسة التجارة"<sup>(٤)</sup> إلا أن التدابير الملائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية تفضي دون أي شك إلى السمعة الطيبة في دوائر الأعمال، وينبغي إدراجها في التقارير المستكملة في المستقبل.

(٣) قد يختلف ذلك من بلد لبلد آخر. ففي بعض الحالات، تتكفل وزارة الثقافة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

(٤) انظر "ممارسة التجارة سنة ٢٠٠٥ - إزالة العقبات أمام النمو"، البنك الدولي (٢٠٠٥).

وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلدان - وبصورة خاصة البلدان التي تستورد السلع المقلدة على عكس البلدان التي تنتجها محلياً - لا تستحسن أن تصبح "أرضاً للمهمات" لمصدري المنتجات المقلدة، وتتخذ لذلك قرارات سياسية لعكس هذا الاتجاه.

#### ٤- حماية المستهلك

تعتبر حماية المستهلك سبباً مهماً لمكافحة أعمال القرصنة. ومن المهم في هذا الصدد حماية صحة الإنسان وحق المستهلك الأساسي في الحصول على منتجات آمنة. وينطبق ذلك على السلع الاستهلاكية العادية وقطع غيار السيارات مثل المكبح والقطع الأساسية الأخرى، والمستحضرات الصيدلانية. وقد تسبب أعمال القرصنة في هذا المجال آثاراً سيئة للمستهلك، بل قد تسبب له إصابات مهلكة في بعض الأحيان. وتتعلق بعض المخاطر الأكثر وضوحاً للعيان والمرتبطة بالسلع المقلدة بردود الفعل الشديدة الحساسية وتهيج في الجلد وضعف نظام المناعة والتسمم واحتمال الوفاة<sup>(٥)</sup>.

وإذا كانت صحة الإنسان ذات أهمية بالغة لمكافحة أعمال القرصنة، فإن حماية المستهلك لا تتعلق فقط بصحة الإنسان، ذلك أن حق المستهلك في معرفة ما يشتريه لا يقل أهمية في مناهضة أعمال القرصنة. وقد يعود ذلك إلى أسباب مالية وغيرها من الأسباب. ومن الناحية المالية، يدفع المستهلك مبلغاً محدداً مقابل شراء سلعة أصلية محددة. ولا شك أن السلعة المقلدة التي تباع على أنها أصلية تكلف مبلغاً أقل نظراً لأنها لا تمر بالقنوات التجارية الرسمية، ولا تدفع عنها أي إتاوة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية مثلاً<sup>(٦)</sup>. ويؤدي ذلك إلى إثراء القرصنة من غير وجه حق واكتساب مبالغ ضخمة من المستهلكين.

وثمة اعتبارات تتجاوز الجوانب المالية، مثل المصدر الحقيقي للمنتج نفسه والقيمة غير الملموسة - الثقافية والأخلاقية والاجتماعية - التي قد يمثلها المنتج الأصلي مثل الحرف اليدوية والبيئة الصحية والتجارة المنصفة ومجتمع السكان الأصليين. وفي مثل هذه الحالات، تتجاوز تطلعات المشتري الاعتبار المالية ولا يمكن أن تفي بها السلع المقلدة.

#### ٥- خسارة في الإيرادات

تعزو الخسارة في الإيرادات من جراء أعمال القرصنة إلى عاملين رئيسيين، هما الخسارة في حصيله الضرائب والخسارة في ضريبة القيمة المضافة وغيرها. وغالباً ما تكون قنوات منتجات القرصنة غير قانونية حيث إنها تستخدم التهريب والوسائل غير المشروعة الأخرى للاستيراد والتصدير والتوزيع المحلي. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في لبنان، لا يسجل المقلدون موظفيهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يعني أن مصاريف العلاج الطبي والتأمين الصحي بصفة خاصة تتحملها الحكومة مباشرة وليس صاحب العمل غير الرسمي، وأن ذلك التصرف يمارس ضغوطاً قوية على ميزانية الحكومة بزيادة التكاليف الحكومية.

(٥) انظر: PriceWaterhouseCoopers ، التقليد والتهريب في لبنان: المصدر والآثار والحلول المقترحة (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣)، وبصورة خاصة الصفحتين ٢٠ و٢١.

(٦) تباع السلعة المقلدة أحياناً كسلعة مقلدة، ولا تخلق اللبس بالتالي على أنها من السلع الأصلية.

٦- تشجيع الاستثمار

الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تتمكن من تسجيل حقوقها المتعلقة بالملكية الفكرية أو من حمايتها بصورة ملائمة تتردد كثيراً قبل الشروع في الاستثمار في بلد معين. وهناك بالطبع بعض الاستثمارات التي تعلق أهمية كبيرة أكثر من غيرها على حماية الملكية الفكرية. ولا شك أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو أكثر القطاعات حاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية بصورة ملائمة من أجل تشجيع الاستثمارات. ومع ذلك، فإن تطوير قطاعات اقتصاد المعرفة بأكملها يتوقف على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الوجه الصحيح.

٧- حماية الصناعة المحلية

غالباً ما يشدد صانعو السياسة على أهمية الصناعة المحلية عند وضع استراتيجية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وينطبق ذلك بصورة خاصة على البلدان التي تتمتع بمزايا نسبية في تقديم صناعات وخدمات مكثفة في مجال الملكية الفكرية. وعلى الرغم من عدم صواب مثل هذه الحجة من الناحية السياسية، إلا أنها فعالة في الواقع. ويصدق ذلك على الأخص عند الإشارة إلى التجارب الوطنية الناجحة (الخدمات والمنتجات المصنعة التي تتوقف على حماية الملكية الفكرية).

٨- شروط منظمة التجارة العالمية

تشرط منظمة التجارة العالمية اتخاذ تدابير إنفاذ صارمة لحقوق الملكية الفكرية. وينطبق ذلك على الدول الأعضاء في المنظمة، كما ينطبق على البلدان التي تسعى إلى الانضمام إليها. وفي الحالة الأخيرة، قد تكون شروط المنظمة مقبولة تماماً لأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية طوال فترة معقولة من الزمن غالباً ما يكون شرطاً ضمناً قبل إتمام إجراءات القبول. وتتاح الفرصة للدول الأعضاء في المنظمة لمراقبة مدى جدية البلد الذي يلتزم الانضمام في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية قبل الموافقة على شروط انضمامه. وتسمح مراقبة وضع الملكية الفكرية في البلد الذي يلتزم الانضمام للدول الأعضاء في المنظمة بتقييم ذلك الوضع عن كثب وتوصية البلد باتخاذ تدابير محددة أو اعتماد تعديلات قانونية ضرورية قبل الموافقة على الانضمام. وفي الواقع، تتضمن أغلب شروط الانضمام الحالية بعض عناصر إضافية لاتفاق تريبس<sup>(٧)</sup>.

٩- لوي الذراع السياسي

ليس من النادر اليوم الإشارة إلى الملكية الفكرية في السياقات السياسية الثنائية أو المتعددة الأطراف. وفي السياقات الثنائية خاصة، من الضروري النص على مستويات ملائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية لضمان الحصول على مساعدة مالية بل وتخفيف عبء الدين أحياناً<sup>(٨)</sup>.

وتلجأ بعض البلدان المتقدمة، وعلى الأخص الولايات المتحدة، إلى التهديد بسحب الأفضليات التجارية بناء على نظام الأفضليات المعمم، للنص على شروط أكثر صرامة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

(٧) انظر مثلاً شروط انضمام الأردن وعمان والعربية السعودية التي تعين عليها أن توافق على بعض الجوانب الإضافية لاتفاق تريبس.

(٨) خلال الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء اللبناني إلى البيت الأبيض، شدد الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الوفد اللبناني على أهمية تحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في لبنان استعداداً لمؤتمر بيروت الأول للبلدان المانحة.

الأمريكية في الخارج<sup>(٩)</sup>. وغالباً ما استخدم ذلك عند نشر الاستعراض السنوي "Special 301" لسنة ٢٠٠٤، الذي فحص بالتفصيل مدى ملاءمة وفعالية حماية الملكية الفكرية في عدد كبير من البلدان<sup>(١٠)</sup>.

## ثانياً - توجيهات لإعداد سياسات ناجحة لإنفاذ الحقوق

تتوقف الجهود الرامية إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بصورة ناجحة ومستدامة على عدة عوامل مختلفة، يتعلق البعض منها بملاءمة الإجراءات القانونية والمؤسسية المتخذة، ويتعلق البعض الآخر باستراتيجية الاتصالات والتوعية. وترد فيما يلي قائمة بالتوجيهات التي يمكن اعتبارها شروطاً مسبقة لإعداد استراتيجية ناجحة ومستدامة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية<sup>(١١)</sup>:

- اتخاذ قرار على أعلى المستويات،
- واستكمال أو دعم الإطار القانوني الضروري لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية،
- وتدريب السلطات المعنية بتنفيذ القانون وتقيفها بشأن الملكية الفكرية،
- ووضع استراتيجية بعيدة المدى للاتصالات،
- والإعلان عن التدابير المتخذة،
- والتركيز على المجالات التي تحظى بالأولوية،
- والتفاوض بشأن المبادرات الكفيلة بتخفيض الأسعار التي يعرضها أصحاب حقوق الملكية الفكرية على المستهلكين.

### ١- اتخاذ قرار على أعلى المستويات

ينبغي اتخاذ القرار السياسي لمكافحة القرصنة على أعلى المستويات التنفيذية في البلد المعني. وهناك عدة وسائل لاعتماد مثل هذا القرار، من بينها إدراج مبادئ إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الاستراتيجية الحكومية التي تشكل عادة أساساً للحصول على الثقة. ومن الضروري في هذا الصدد اختيار مصطلحات الرسالة التي يتعين إرسالها إلى أصحاب الحقوق، إذ من المحتمل أن تثير العبارة المحورة بصيغة قوية الكثير من التوقعات.

وفور اتخاذ القرار، يتعين السهر على إبلاغه لجميع الوكالات المسؤولة عن تنفيذ القانون تبعاً لطمأننة أصحاب الحقوق بأن الرسالة جديّة، لا سيما إذا اتخذ قرار مكافحة القرصنة بعد فترة طويلة من إهمال تنفيذ القانون. ويمثل ذلك أهمية كبيرة نظراً لموقف عدد قليل من البلدان التي ترى أن التقليد ليس جريمة جسيمة<sup>(١٢)</sup>.

(٩) للاطلاع على معلومات إضافية، انظر مثلاً الدراسة الاستعراضية التي أجراها الحلف الدولي للملكية الفكرية بشأن الممارسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في عدد كبير من البلدان، والتي نشرت في الاستعراض السنوي للممارسات المتعلقة بأهلية البلدان لنظام الأفضليات المعمم (66 Fed. Reg. 19278) في ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠١.

(١٠) بحث تقرير سنة ٢٠٠٤ مثلاً ممارسات ٨٥ بلداً تقريباً فيما يتعلق بمدى ملاءمة وفعالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. انظر (USTR, Special 301 Annual Review (2004)).

(١١) للاطلاع على معلومات إضافية عن استراتيجيات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، انظر: اللجنة الأوروبية، استراتيجية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلدان الثالثة (2005/C 129/03).

(١٢) د. كامل إدريس، الملكية الفكرية: أداة فعالة في التنمية الاقتصادية، الوبيو، ص ٣٠٩.

## ٢- استكمال أو دعم الإطار القانوني الضروري لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

ينبغي أن يكون الإطار القانوني الذي يتصدى لمشكلات القرصنة كاملاً وحديثاً وفعالاً. وينبغي أن تتمتع سلطات التنفيذ بالسلطة القانونية الضرورية للتصدي لمشكلات القرصنة. وليس هناك نموذج واحد صحيح فحسب. ففي بعض الولايات القضائية، تتمتع مكاتب الملكية الفكرية بقدر كبير من السلطة تتيح لها الأمر بإتلاف المنتجات المقلدة بعد مصادرتها. وفي بعض الولايات القضائية الأخرى، يخول للسلطات الجمركية مثلاً التوصل إلى اتفاق مع مستورد المنتجات المقلدة يحول بموجبه المستورد سند ملكية تلك المنتجات إلى الجمارك مقابل دفع غرامة. ولا تزال بعض الولايات القضائية تسمح بتغيير العلامات المقلدة تغييراً شكلياً، وتوافق في تلك الحالة على تداول المنتجات المعدلة بحرية وبدون فرض أي غرامة عليها، مع تحميل المخالف للقانون مع ذلك تكاليف التعديل، وهو إجراء لا يوفر ردعاً معقولاً.

وعلى أية حال، ليس هناك نموذج واحد صحيح لتناول مسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومهما كان النموذج المستخدم، فإنه ينبغي أن يحقق توازناً سليماً بين مختلف الهيئات المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، أي بين مصلحة الجمارك ومكاتب الملكية الفكرية والسلطة القضائية. وينبغي أن يوفر وسائل مناسبة لردع القرصنة المحتملين، بالنص على غرامات جسيمة بل حتى بالنص على عقوبة الحبس في حالات معينة.

## ٣- تدريب السلطات المعنية بتنفيذ القانون وتثقيفها بشأن الملكية الفكرية

ينبغي تدريب موظفي مكاتب الملكية الفكرية والسلطة القضائية والجمارك على المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية بصورة ملائمة ومتواصلة، إذ أن الإخفاق في تثقيف أصحاب الحقوق في هذا الصدد قد يؤدي إلى تفسيرات قانونية خاطئة. وفي حالة استمرار تكرار تلك التفسيرات الخاطئة، تثبط عزيمة أصحاب حقوق الملكية الفكرية ويمتنعون عن تقديم الشكاوى بسبب فقدان الثقة في النظام<sup>(١٣)</sup>.

## ٤- وضع استراتيجية بعيدة المدى للاتصالات

تستمر معدلات القرصنة في الازدياد على الرغم من تزايد عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات للملكية الفكرية كجزء من التزاماتها باتفاق تريبس أساساً. ولذلك، من الضروري اتباع نهج جديد ينطوي على رؤية بعيدة المدى، ويستند إلى تربية الشباب في مرحلة مبكرة، ويذكي التوعية بين المستهلكين، ويقوم شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وهناك ثلاث فئات رئيسية من أصحاب الحقوق ينبغي توجيه حملة الملكية الفكرية إليها، وهي:

- صغار الطلبة،
- والمستهلكون والأسر المعيشية،
- والقطاع الخاص.

ويجب أن يدرك الطلبة الجوانب النظرية والأخلاقية لحماية الملكية الفكرية، فهم المستفيدون المحايدون من منتجات الملكية الفكرية، ومن الممكن أن يكونوا في المستقبل من بين المستهلكين للمنتجات التي

(١٣) مثال ذلك رفض المحاكم منح الحماية لصاحب حق المؤلف لمجرد إخفاقه في تسجيل حقه في مكتب الملكية الفكرية.



تشتمل على عناصر للملكية الفكرية ويملكها الغير، أو يكونوا هم أنفسهم أصحاب بعض حقوق الملكية الفكرية، أو يكونوا من بين المستهلكين وأصحاب الحقوق في نفس الوقت.

وينبغي شرح مزايا الحماية للطلبة في سن مبكرة بصورة عملية وسهلة وبأمثلة من الحياة اليومية<sup>(١٤)</sup>. وينبغي أن يلموا أيضاً إماماً عاماً بمخاطر المنتجات المقلدة. ومنذ عهد قريب، نظم مكتب الملكية الفكرية في لبنان بالتعاون مع اليوبو حملة إعلامية في المدارس (الفصول المتوسطة) تزامنت مع الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية<sup>(١٥)</sup>. وأوفد عدد من المختصين بالملكية الفكرية من مكتب الملكية الفكرية إلى بعض المدارس الواقعة في كل أنحاء لبنان لحث الطلبة على مناقشة المسائل العملية المرتبطة بالملكية الفكرية. وكانت ردود فعل الطلبة مشجعة للغاية. واستخدمت مجلات اليوبو الهزلية في الحملة ووزعت على المدارس.

ويجب أن يكون المستهلكون على دراية بحقوقهم كمواطنين. كما يجب أن يكونوا على دراية بمزايا حماية الملكية الفكرية بالتفصيل، وبمخاطر المنتجات المقلدة بصورة أكثر تفصيلاً.

ويتعين على الشركات الخاصة التي تنزع إلى حماية حقوق الملكية الفكرية أن تدرك أولاً أن حماية الملكية الفكرية ليست طريقاً في اتجاه واحد تسلكه الحكومة لتنفيذ حقوقها وقمع أعمال القرصنة. وينبغي أن تدرك أنها مسؤولة عن نجاح أي استراتيجية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والاضطلاع بإذكاء التوعية والمشاركة في العملية في نهاية المطاف. ومن المفيد في هذا الصدد تشجيع أصحاب حقوق الملكية الفكرية على تقديم الشكاوى، والقيام بالتالي بتبليغ الضباط المعنيين بتنفيذ القانون بالمنتجات المقرصنة، لا سيما لأن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد البشرية الضرورية لمكافحة القرصنة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يضيف المصدقية على حملات المداهمة التي تقوم بها السلطات المعنية بتنفيذ قانون الملكية الفكرية، ويكشف في المراحل الأولى على الأقل أن تلك الحملات لا تشن بصورة تقديرية، وإنما على أساس الشكاوى.

#### ٥- الإعلان عن التدابير المتخذة

يمثل الإعلان عن تدابير الإنفاذ رادعاً قوياً لأنه يحث مهربي السلع المقلدة على التفكير مرات قبل الشروع في الاتجار في المحظورات في المستقبل. وينبغي أن يشير الإعلان إلى إتلاف المنتجات المقلدة والغرامات الفادحة، بل وأحكام الحبس التي تصدرها المحاكم. وينبغي الإعلان عنها بصورة منتظمة على موقع وب الوكالات المعنية بتنفيذ القانون مثل المحاكم ومكاتب الملكية الفكرية والسلطات الجمركية.

#### ٦- التركيز على المجالات التي تحظى بالأولوية

تمثل الحملة الضخمة التي تشن لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عملية طويلة الأمد. والأهم أنها تتطلب حشد عدد كبير من الضباط المعنيين بتنفيذ القانون. وعلى كل حال، فإن عدد الضباط المنتشرين في الميدان سيكون قليلاً، وسيكون من الصعب توقع إحراز نتائج مهمة. ولذا، فمن المهم التركيز في المراحل الأولى على بعض القطاعات ذات الأولوية التي تنتشر فيها أعمال القرصنة مثلاً. وفور التأكد

(١٤) للاطلاع على شرح مبسط وممتاز لحقوق الملكية الفكرية، انظر مجلة اليوبو الفكاهية المصورة للأطفال بشأن البراءات والعلامات التجارية وحقوق المؤلف.

(١٥) مارس/آذار - أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

من عمليات المداهمة والإعلان عنها، يمكن اختيار قطاعات أخرى. وفي مرحلة لاحقة وعقب جولة أولى من حملات المداهمة على نطاق واسع، من الممكن شن حملات أخرى بصورة عشوائية.

ومن المهم تحديد مصدر أعمال القرصنة من حيث نسبة السلع المستوردة مقابل السلع المصنعة محلياً لاختيار المجالات التي تحظى بالأولوية. ففي لبنان مثلاً، اتضح أن معظم المنتجات المقلدة كانت مستوردة عندما شنت الحكومة حملة للتوعية بحقوق الملكية الفكرية. ولما كانت ٨٠٪ من المنتجات المقلدة مستوردة وكانت ٢٠٪ منها مصنعة محلياً، اتضح أن التدابير التي اتخذتها السلطات الجمركية لتنفيذ القانون على الحدود كانت بالغة الأهمية. وكان الشعار المستخدم بحكم الواقع "السلع المستوردة أولاً" على الرغم من أنه يتنافى مع الأصول المرعية. ومن المفارقة مع ذلك أن المبادرة أصبحت مقبولة سياسياً ومستدامة على الأجل الطويل لأنها منحت مهلة لصانعي المنتجات المقلدة المحليين بصورة غير رسمية. وعلى كل حال، لا يمكن إضفاء الصيغة الرسمية على مثل ذلك القرار لأنه سيضفي الصفة الشرعية على التمييز بين السلع المصنعة محلياً والسلع المستوردة المماثلة.

#### ٧- التفاوض بشأن المبادرات الكفيلة بتخفيض الأسعار التي يعرضها أصحاب حقوق الملكية الفكرية على المستهلكين

عندما توجه الشكاوى بشأن ارتفاع أسعار المنتجات المشمولة بحماية الملكية الفكرية إلى أصحاب حقوق الملكية الفكرية، فإنهم غالباً ما يدعون بأن أعمال القرصنة المتفشية تجعل من المستحيل المبادرة بتخفيض الأسعار بسبب الخسائر التي يتحملونها من جراء ذلك. غير أنه في حالة الاتفاق على استراتيجية شاملة لتنفيذ القانون مع مؤشري الأداء، يصبح بإمكان أصحاب حقوق الملكية الفكرية الشروع في اتخاذ مبادرات ترمي على الأجل المتوسط إلى تخفيض أسعار المنتجات المشمولة بحماية الملكية الفكرية. ومن شأن ذلك أن يضيق تفاوت الأسعار بين المنتجات الأصلية والمقرصنة، ويجعل عملية الشراء أكثر قبولاً من جانب المستهلكين.

وعقب فترة متواصلة من الحملات والمداهمات الحازمة لتنفيذ القانون، وافقت شركة ميكروسوفت مثلاً على بيع برمجيات محزمة بأسعار رمزية<sup>(١٦)</sup>. كما وافقت على إضفاء الصفة القانونية على أنشطة جميع مقاهي الإنترنت مقابل رسم سنوي قدره ٢٩٥ دولاراً أمريكياً. ويدفع هذا المبلغ الجزافي عن عشرة حواسيب شخصية في كل مقهى إنترنت، ويدفع رسم إضافي عن كل حاسوب شخصي إضافي، مما ترتب عليه أن انخفضت مستويات البرمجيات البالغ نسبتها نحو ٧٥٪ - وهي أعلى نسبة في المنطقة - إلى مستوى متوسط تناهز نسبته ٦٠٪.

#### ملاحظات ختامية

من الواضح أن وجود إطار قانوني للإنفاذ لا يضمن في حد ذاته فعالية الإجراءات المتخذة، بل يتعين تنفيذ التوجيهات المشار إليها في هذا البحث كشرط مسبق لوضع استراتيجية ناجحة ومستدامة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

وهناك في النهاية مجال واحد يستدعي عناية خاصة من صانعي السياسة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المعنية، وبصورة خاصة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهو مجال مبادرات خفض الأسعار كجزء من عملية تحسين الاستراتيجية الشاملة للإنفاذ. ولا شك أن بوسع الويبو أن تقوم بمثل

(١٦) يناهز معدل الخصم ٩٠٪.

هذه المبادرة أو تشرف على رعايتها على الأقل. وبإمكانها في هذه المرحلة أن تنظم أو تعقد تحت رعايتها مؤتمراً دولياً يضم ممثلين عن قطاعات الملكية الفكرية الرئيسية وممثلين عن الحكومات لمناقشة مثل تلك المبادرات. وبإمكانها من جهة أخرى أن تنشئ أفرقة عاملة بغية إعداد مؤشرات أداء لكل مجال من مجالات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والتوصية بتخفيض الأسعار المرتبطة بتخفيض معدلات القرصنة.

إن الفرصة متاحة حالياً لاتخاذ هذه المبادرة العالمية حيث إن المسؤولية الاجتماعية للشركات أصبحت شائعة، وتزايد الوعي بحقوق الملكية الفكرية بوجه عام وبالمزايا الرفيعة المستوى التي تضيفها الحماية على الاقتصادات الوطنية<sup>(١٧)</sup>.

[نهاية الوثيقة]

---

(١٧) انظر:

E. Anthony Wayne, Assistant Secretary for Economic and Business Affairs, Testimony Before the House Appropriations Committee, Subcommittee on Commerce, Justice, State, the Judiciary and Related Agencies, Loudoun County, Virginia (April 23, 2002).